# عَلِي الوَردِي
# قراءةٌ في الفِكر والمِنهج

د. حيدر قاسم مَطَر التميمي

بحضور كوكبة من علماء التاريخ والفكر الإسلامي من مختلف الجامعات والمؤسَّسات العلمية العراقية نظم قسم الدراسات الإجتماعية ندوته العلمية الموسومة (علي الوردي.. قراءةٌ في الفكر والمنهج)، في قاعة الندوات في بيتِ الحكمة، حيث كان المشاركون في هذهِ الندوة العلمية هم كلٌّ من (أ.م.د. عامر حسن فيَّاض /عميد كلِّية العلوم السياسية / جامعة النهرين و أ.د. علي عبد الهادي (قسم الفلسفة / كلِّية الآداب / الجامعة المستنصرية وأ.د. محمود عبد الواحد القيسي / قسم التاريخ / كلِّية الآداب / جامعة بغداد و قاسم عبود الدباغ / رئيس باحثين أقدم. /قسم الدراسات الإجتماعية / بيت الحكمة وأ.د. لاهاي عبد الحسين الدَعْمِي (قسم الاجتماع/ كلِّية الآداب / جامعة بغداد وأ.د. عبد المنعم الحَسَني/ أستاذ متمرس -رئيس الجلسة ، وقد اشاد رئيس الجلسة في بداية الندوة بجهود بيت الحكمة بصورةٍ عامة باهتمامهِ الملحوظ بعلماء ومُفكِّري العراق الكبار، ومحاولة إحياء ذكراهم وتراهم العلمي والفكري وطرحه على طاولة النقاش والبحث الأكاديمي الرصين، وهنا ونحن في حالة دراسة عالم الاجتماع العراقي (علي حسين محسن عبد الجليل الوردي (١٩١٣-١٩٩٥م) ، ذلك الأستاذ الذي عُرف باعتدالهِ وموضوعيته، وأحد دُعاة نبذ الطائفية والعنصرية بكلِّ أشكالها وألوانها

من خلال كتاباتهِ ومحاضراتهِ التي كان يُلقيها بين أروقة كلِّية الآداب بجامعةِ بغداد منذ خمسينيات القرن الماضي. ولو وقف القارئ المتفحص على ما جاء بهِ الوردي من سردٍ تاريخي لوجدناه قد أسَّس موقفاً فكرياً إزاء موضوع الطائفية الإجتماعية باعتبارها القضية المهمة والتي اعتبرت على مرِّ السنين قضية مسيَّسة ومحزَّبة ومؤدلجة، فضلاً عن مشكلتها الدينيَّة العقائدية والتاريخية، والتي شكَّلت بدورها جزءاً من ثقافة الفرد العربي المسلم لاسيَّما في العراق. حيث أشَّر الدكتور الوردي جملةً من الملاحظات والاستنتاجات، وحددها علمياً من وجهة النظر الإجتماعية والفكرية. ليكون بالتالي قد أعطى تعريفاً أو عنواناً لتلك القضية عسى أن يتمكن من إعادة صياغة ثقافة جديدة للفرد العراقي وأن يتعامل مع المُعطيات التاريخية بروح الإنتماء الوطني وعلى هدى وحدة الدين الإسلامي الواحد والموحد من أجل بناء مجتمع عربي مسلم حقيقي .

**المبدأ السياسي في فكر ومنهج علي الوردي**

**الاستاذ الدكتور عامر حسن فياض**

وقدم الباحث الدكتور عامر حسن فيَّاض ورقته البحثية التي أعدها لموضوع هذهِ الندوة، والمعنونة بـ (المبدأ السياسي في فكر ومنهج علي الوردي). مبيناً في البدء أنَّ الوردي كان قد ركَّز خلال معظم كتاباتهِ على قضايا شائكة في الثقافة العربية، كي يعرضها من منظور آخر، غير تقليدي. حيث تميَّز الوردي بموضوعيتهِ العلمية التي ساعدته كثيراً في تجاوز الأُطُر الفكرية التقليدية في قراءة الماضي والحاضر. ولأجل هذا دعا الوردي إلى التحلِّي بأُسس المنطق الحديث في التفكير والتخلِّي عن المنطق القديم أو المنطق الأرسطي ، الذي حمَّله المسؤولية الكبرى فيما آل إليهِ العقل العربي في مجال الدين، والأخلاق، والسياسة ، وقد اهتم الباحث بالكشف عن ماهيَّة السلطة والدولة في فكر الوردي بوصفها الركيزة الأساس في المنظومة الثلاثية الفكرية – السياسية القادرة على مغادرة العراق للبداوة وصولاً للحضارة. حيث ينطلق الباحث من حقيقةٍ تفيد أنَّ دراسة موضوعي السلطة والدولة هما أكثر الموضوعات جدلاً بين الباحثين حول أولية كلٍّ منهما وفي رسم الحدود المؤطَّرة للفكر السياسي. إذ يذهب فريقٌ منهم إلى ربط الفكر السياسي بمُصطلح الدولة بوصفها التجسيد الأوضح والأهم لكلِّ ما هو سياسي ليصبح الفكر السياسي، ذلك الفكر المهتم بالدولةِ وشؤونها والبحث فيها وتأملها. في حين يذهب فريقٌ آخر، إلى أنَّ الدولة مُعطى سياسي غربي حديث الظهور، وهو شكلٌ مُستحدث للسلطة السياسية. وعلى وفق رأي الفريق الثاني فإنَّ السلطة السياسية موجودة قبل وجود الدولة ومعها وبعدها، بها وبدونها فالسلطة

شرطٌ للدولة وليست الدولة شرطاً للسلطة. إذ عرفت المجتمعات في العصور القديمة المؤسَّسة المفترضة للسلطة السياسية أي عرفت السياسة وممارستها، وإن لم تكن المؤسَّسة السلطوية مماثلةً في تكوينها ووضعيتها للدولة الوضعية الحديثة بل كانت إقطاعات وإمارات، وممالك وسلطنات، أي شعوب وأقاليم يمتلكها أفراد وأُسر؛ ولأنَّهم يمتلكونها فإنَّهم يتحكمون بها ويحكمونها ممارسين حقوقهم في التصرف المُطلق المُستند إلى حقِّ المُلكيَّة المُطلقة، أمَّا تسمية تلك الأشكال المُؤسِّسة للسلطة السياسية، دولة/دولاً فليس إلاَّ من قبيل الخطأ الاصطلاحي الشائع، نتيجةً للتشابه المظهري الخارجي بينها وبين الدولة الوضعية الحديثة ، وفي سياق البحث عن أصل ومصدر وشرعية السلطة في رأي الوردي يأتي البحث في كون هذا الأصل غيبي (لا إرادي) أو أنَّه إرادي إنساني (واقعي)، إنَّ قراءة ما أورده الوردي في هذا الشأن تُعطي إشارات ذات دلالة على أنَّ الوردي يطرح تصوراً لهذا الموضوع لا ينفصل عن منطق الصيرورة التأريخية الذي يُعطي لكلِّ مرحلة من مراحل تطور الإنسانية عِبرَ التأريخ، طبيعةً خاصة حول الموضوع الذي يُعد من أساسيات وضروريات طبيعة الحياة الإنسانية على الأرض. على هذا الأساس نجد الوردي يُعطي أصل السلطة سياقاً تطورياً يتناسب وطبيعة المرحلة التي توصل إليها الفكر والوعي الإنساني، فعلى سبيل المثال كان الأصل في مرحلةٍ من مراحل التأريخ يُبرَّر وفق أُسس لا إرادية غيبية وفي مرحلةٍ أُخرى يُبرَّر بأنَّه من حقِّ الأقوى، إذ يقول الوردي: "لقد درجت الطبقات الحاكمة في مختلف مراحل التأريخ على أن تُبرِّر حكمها، للرعية بشتَّى أنواع الحُجَج. فقد كانوا في القرون الوسطى مثلاً يُبررون حكمهم بأنَّه مُستمدٌّ من الحقِّ الإلهي، وأنَّهم جُند اللهِ وظلِّهِ في أرضهِ. بعدما حدثت الثورة الصناعية في بلاد الغرب لجأ رجال الحكم إلى تبرير الحكم بحُجَّةٍ أخرى، هي (من جدَّ وجد) فكانوا ينظرون إلى الشعب بعين الاحتقار بوصفهِ مُركَّب مؤلَّف من السوقة والأغبياء والكسالى الذين عجزوا عن الصعود في مراقي النجاح". وبقدر تعلُّق الأمر برأي الوردي فيما تقدم، نجده يكرر الرأي ذاته من خلال نظرتهِ إلى العلاقة بين الدين والسياسة والتأصيل الديني للسلطة، إذ ينتقد الوردي هذا الاتجاه الذي لم يعد في رأيهِ يُناسب روح ومتطلبات العصر بخاصةٍ أنَّ الوردي يُحمِّل أنصار هذهِ الفكرة مسؤولية كبرى في كثيرٍ من المشكلات بين الأمم، لأنَّ من طبيعة العقائد بعامة والعقيدة الدينيَّة على وجه الخصوص أنَّها تعتمد المُطلق في ما تورده من حُجج لا مجال للنسبية فيها، هذا ما يجعل الخصومة على أساسها متطرفة لا تسمح بالرأي الآخر، وهو ما يُخالف واقعية الاجتماع البشري وأحوال متغيرات الزمان والمكان ومتغيرات حاجات الإنسان على أساسها ، أمَّا بالنسبة لبيان مفهوم الدولة وماهيَّتها عند الوردي ورأيه وموقفه منها، فقد ذكر الباحث أنَّه إن كانت الدولة عند هيجل مُعطىً من مُعطيات العصر الحديث وهي تقترن وجوداً ونشأةً بالعَقد الإجتماعي فإنَّ الوردي يعترض على نظرية العقد الإجتماعي في تفسير نشوء الدولة. ويعد فكرة قِيام الدولة على أساس عقدٍ إجتماعيٍ بين الناس والحاكم الذين اشترطوا عليه أن

يكون عادلاً في حكمهِ، التي قال بها كلٌّ من هوبز ولوك وروسَّو، هي فكرة غير واقعية ولا يمكن إثباتها من الناحية التاريخية أي أنَّها ليست أكثر من افتراضٍ نظري في رأيهِ. أمَّا بشأن النظرية الماركسية وموقفها من الدولة فإنَّ الوردي بقدر ما يستعرضها فإنَّه ينتقد وصف الماركسية للدولة بأنَّها مجرد أداة قمعٍ واستغلالٍ طبقي ومن ثمَّ فإنَّ الوردي ينتقد وصف الماركسية للوجود المرحلي للدولة وأنَّها ستزول في المرحلة الشيوعية ووظيفتها في المرحلة الاشتراكية هي لإنهاء الانقسام والصراع الطبقي داخل المجتمع ومن ثمَّ تنتفي الحاجة لوجود أداةِ قمع لأنَّ المجتمع سيعود إلى أصلهِ الأول قبل ظهور الأوضاع التي أوجدت استغلال الإنسان، وهنا يقول: "إنَّ الناس في مرحلةِ الشيوعية سيكونون أخواناً بعضهم لبعض، وسوف يتعودون على احترام القواعد الإجتماعية من غير حاجةٍ إلى ردعٍ أو عقوبة. وتختفي الجرائم، أو تتضاءل إلى الدرجةِ القصوى؛ ذلك لأنَّ الجرائم هي في الغالب نتيجة الفقر والحرمان والاستغلال الطبقي، فإذا اختفت هذهِ الأمور اختفت الجرائم معها. إنَّ المجتمع في مرحلة الشيوعية سيكون مؤلَّفاً كلَّه من العمَّال، ولن يبقى فيه من يستغل جهوده من قبل الآخرين لنفسهِ، وبذلك يصبح الإنتاج كلَّه بيد العمَّال، وعند هذا سيبذل العامل أقصى طاقاتهِ لزيادةِ الإنتاج، فيرتفع بذلك مستوى المعيشة للجميع، ويتوافر لدى الناس وقت فراغٍ كافٍ للتمتع بالمسرات الثقافية والمادية. وبذا يتوقف عمل الديالكتيك بين البشر، ويتحول إلى مرتبةٍ أعلى، حيث يكون الصراع بين البشر والطبيعة بعدما كان بين البشر أنفسهم". ويذهب الوردي في سياق اعتراضهِ هذا إلى أنَّ هذهِ الآراء لا يمكن وصفها آراءً علمية بحسب المنطق العلمي الحديث وإنَّما هي أشبه بالتصورات عن المدينة الفاضلة، وبهذا فهو، ينحو منحىً تحليلياً للطبيعةِ البشرية فيعد التنافس والتنازع صفةً أصيلة في هذهِ الطبيعة وأنَّ البشر متفاوتون في كفاياتهم البدنية والذهنية ولا يمكن أن يكونوا متساوين فيها، وعلى هذا الأساس فإنَّ المُفكِّر الذي يريد أن يبتكر نظاماً صالحاً لسياسة البشر في رأي الوردي، يجب أن لا ينسى وجود هذهِ الطبيعة فيهم، ومن ثمَّ تبقى هناك حاجة لوجود مؤسَّسة عليا تُنظِّم الحياة الإجتماعية، وتمنع الاحتكاك العنيف بين الناس، ثمَّ يصبح من الأفضل سعي ذوي الشأن إلى تطوير النظام وتحويل التنازع من طورهِ العنيف إلى طورٍ سلميٍّ هادئ، والنظام الأمثل في هذهِ المرحلة الذي يمنع الاستغلال والاستبداد من الدولة إلى حدٍّ ما، هو النظام الديمقراطي الحديث، الذي تتنافس فيهِ الأحزاب السياسية على الحكم وكلَّ واحدٍ منها يحسب نفسه أولى بالحكم من غيرهِ، وهي لا تلجأ إلى العنف في تنافسها، بل تلجأ إلى صناديق التصويت. وأنَّ على البشرية أن تسعى وتعمل من أجل إحقاق سيادة مثل هذا النظام في جميع دول العالم . والوردي في إطار رأيهِ في نشأة الدولة يذهب باتجاه كون هذهِ النشأة خضعت لعوامل تأريخية طبوغرافية أسهمت وبدرجةٍ كبرى في إيجاد مثل هذا التنظيم الاجتماعي السياسي، وأخيراً يعتقد الباحث بأنَّ رأي الوردي في ذلك إنَّما جاء متأثراً بآراء ابن خلدون وتوينبي ، الباحث الثاني كان الأستاذ علي عبد الهادي، الذي كرَّس ورقته البحثية حول (الرؤى الفلسفية

للعلاَّمة الدكتور الوردي)، مبيناً أنَّ الوردي لم يقتصر في قراءتهِ النقدية للفلسفة وتبنِّي كثير من الرؤى الفلسفية، بل كان أثر الفلسفة الحديثة أكثر وضوحاً، لاسيَّما ديكارت في شكِّهِ وإيمان الوردي أنَّ "الشك مبدأ اليقين". فضلاً عن إيمانهِ بالفلسفة التجريبي والثورة المنطقية الحديثة المتمثلة بالمنطق الاستقرائي عند فرانسيس بيكون (Francis Bacon 1561-1626) ونقدهِ للمنطق الأرسطي. في محاولةٍ لعكس المنطق الأرسطي ومحاولة الانتقال من الجزيئات إلى الكلِّيات، والذي يُراعي التغير والحركة والتجزؤ والانتماء إلى الطبيعة والعالم الذي تعيش فيه ومحاولة إدراكهِ، في مقابل المنطق الأرسطي القائم على افتراض الكلِّيات ومحاولة قصر المعرفة في ضوء التصور الكُلِّي، الأمر الذي لا نستطيع من خلالهِ الكشف عن حقائق جديدة مثلما يكشف عنها المنطق الاستقرائي ، وقد ركَّز الباحث على حنق الوردي على المنطق القديم الذي لم يجعله يُشكِّك بمفهوم الحقيقة فقط، بل جعله يُشكِّك بقوانين المنطق نفسها، فلم يعد الشيء هو هوَ، ولم تعد القضية إمَّا حقٌّ أو باطل، والحق لا يكون باطلاً، بل كلِّ شيء يحمل نقيضه في صميم تكوينه، وهذا هو منطق التناقض الذي كشفه هيغل George Wilhelm Friedrich Hegel (1770-1831) وتابعه الوردي ، مثلما نهل الوردي من الفلسفة الحديثة، فإنَّه نهل من الفلسفة المعاصرة، وكان للفلسفة البراجماتية الأثر البيِّن في اتجاهه الفكري بالقياس إلى باقي اتجاهات الفلسفة المعاصرة، فكان الفيلسوف الأمريكي ويليام جيمس (William James 1842-1910) والفيلسوف وعالم النفس الأمريكي جون ديوي (John Dewey 1859-1952) والفيلسوف الألماني فريدريك شيلَّر Johann Christoph Friedrich von Schiller (1759-1805) الملهمين لكثيرٍ من آرائهِ في المجتمع والإنسان فضلاً عن جذور التفكير التي ذكرها الباحث آنفاً، على أن لا ننسى العلاقة بين هذا الاتجاه والاتجاهات التي تأثر بها الوردي في تاريخ الفلسفة، لاسيَّما علاقة الفلسفة البراجماتية Pragmatism بالفلسفة السفسطائية Sophism. لدرجة يمكن القول أنَّ البراجماتية صورة للفكر السفسطائي، فضلاً عن الفكر التجريبي عند فرنسيس بيكون والفيلسوف الإنكليزي جون ستيوارت مِل John Stuart Mill (1806-1873))، وبالتحديد الاعتماد على الحسِّ بوصفهِ مصدراً للمعرفة والقول بتغير الحقيقة أو أنَّ للحقيقة أوجه متعددة، فضلاً عن الربط بين المعرفة والمنفعة والمصلحة ومرادفة الفيلسوف الأمريكي ويليام جيمس William James (1842-1910) بين ما هو صادق وما هو نافع، والقول بأنَّ ما هو صادق فهو نافع وما هو نافع فهو صادق، بالإضافة إلى اعتبار ديوي أنَّ العقل وسيلة للحفاظ على الحياة وبالتالي جعل المعرفة نسبية ومتغيرة من شخصٍ إلى شخص، كما ذهبت إلى ذلك السفسطائية وتبعهم الوردي في رؤيتهِ للإنسان والحياة ، لقد حاول الوردي من خلال هذهِ المقولات الفلسفية أن يقرأ الطبيعة البشرية لاسيَّما طبيعة المجتمع العربي والمجتمع العراقي على وجه الخصوص، وذلك في محاولتهِ تطبيق هذهِ المقولات على تاريخ المجتمع والحضارة

العربية والإسلامية وتاريخ العراق، وقراءة هذا التاريخ قراءة نقدية متفحصة، لتثبيت القول بتهاوي فكرة الحقيقة و "مهزلة العقل البشري" وانحياز الإنسان إلى قوقعتهِ الفكرية أو إطاره الفكري ورفضهِ لكلِّ ما يتَّسق وطبيعة رؤيتهِ للحقيقة ، ان نقده هذا لثبات الحقيقة أو الحقيقة الثابتة انسحب بدورهِ لنقد الثبات على التقليد وكأنَّها حقيقة لا تقبل التغيير في المجتمع العربي، الأمر الذي ساعده في نقدهِ للاستبداد ونقد "وعَّاظ السلاطين"، الذي يُؤولون النص الديني (القرآن والحديث النبوي) لإعطاء مشروعية له والخروج عنه يعني الخروج مما يقتضيه الإسلام والتقاليد والقِيَم العربية ، وأخيراً يمكن القول أنَّ الباحث قد حاول خلال ورقتهِ البحثية هذهِ أن يُبيِّن هذهِ الأفكار التي وجدها في صميم الفكر الفلسفي لعالِم من علماء الاجتماع في العراق محاولاً تتبع هذهِ الأفكار عِبرَ قراءةٍ نصية توثيقية لمجموعة مؤلَّفاتهِ اقتضتها طبيعة البحث الأكاديمي من جهة وتحديد الهدف وعدم التشعب في أفكار لربما تكون ذات صلة بعلم الاجتماع من الممكن أن تُبعده عن الغاية المرجوة والتي هي الجهد الفلسفي عند العلاَّمة الوردي من جهةٍ أخرى ، ، فيما تناول الدكتور محمود عبد الواحد القيسي في ورقتهِ البحثية موضوع: (علي الوردي والنص التاريخي) ، مؤكدا أنَّ قراءة جادة وبرؤيةٍ سوسيولوجية لمؤلَّفات الوردي تبيِّن لنا بوضوح بأنَّه ليس مؤرخاً وأنَّه لا يهتم بالتاريخ من أجل التاريخ ذاتهش، وإنَّما لدراستهِ وتفكيك أحداثهِ وفهم تأثيره على تشكيل البُنى الإجتماعية والثقافية والإقتصادية ومعرفة سِمات وخصائص شخصية الفرد العراقي التي نمت وتبلورت في إطارها، وهو الأمر الذي جعله يقرأ تاريخ الدولة العثمانية الذي زخر بأحداثٍ وصراعاتٍ وتناقضاتٍ غير قليلة كان لها تأثير عميق وواضح على "طبيعة المجتمع العراقي" وإعادة إنتاج كثير من القِيَم البدوية السلبية التي نشأ الفرد العراقي في إطارها وتكونت ذهنيته بموجبها. وقد ذكر الوردي بأنَّه "ليس مؤرخاً وإنَّما يعتمد فيما يكتبه على المؤرخين"، وأنَّ تاريخ العراق في العهد العثماني لا يزال يكتنفه الغموض وعلى الباحث الإجتماعي أن يتحرى في عددٍ كبير من المراجع التاريخية عن أحداثٍ هامة أو رواياتٍ أو وقائع أو ظواهر إجتماعية متميزة، وكذلك عن الشخصيات المطمورة التي كان لها تأثير فكري وإجتماعي أو سياسي أيضاً، التي لم تحضَ على الشهرة، ليكشف عنها. وقد انكبَّ الوردي على كُتب التاريخ والتراث والفولكلور يدرسها ويُدقق فيها ويُحلِّل محتوياتها ويُقارنها مع غيرها ليكوِّن من هذا وذاك "دلائل" تُعينه على الفهم والتفسير، أو يبني عليها تحليله لبعض الظواهر الإجتماعية. وقد أشار الوردي إلى أنَّ اهتمامه بـ"الأدلة" ليس لذاتها، كما يفعل المؤرخ، وإنَّما لفهم وتفسير علاقاتها مع غيرها من الظواهر الإجتماعية وأسباب تطورها وتأثيرها وعوامل بقائها واستمرارها،ومن الناحية السوسيولوجية فإنَّ للظواهر الإجتماعية امتداد تاريخي، مثلما لها امتداد اجتماعي – أنثروبولوجي، وهو ما يظهر في دراسات الوردي وطريقة بحثهِ وتحليلهِ للظواهر الإجتماعية وتأويله لتأثيرها على المجتمع العراقي وتشكيل شخصية الفرد فيه. كما يرى علماء النفس الإجتماعي، بأنَّ على الباحث أن يرجع إلى

التاريخ عند دراستهِ لخصائص أيِّ مجتمع ونمط أيِّ شخصية فيه لتلمس السمات الثابتة والمتحولة في تكوين هذهِ الشخصية وتبلورها، التي هي في جوهرها بُنية كانت قد تشكَّلت تاريخياً ووفق ظروفٍ وشروط إجتماعية معينة لأنَّها ليست منفصلة ومعزولة عن مُجمل حركة المجتمع والثقافة بنمطها الثابت والمتحرك الذي أفرزته سيرورة العلاقات الإجتماعية الراهنة والتأثير المُتبادل بينها. ومن هنا جاء اهتمام الوردي بدراسةِ التاريخ الاجتماعي للعراق وقراءته واستقراء أحداثه ليكشف عمَّا يختفي بين صفحاته من أحداثٍ وظواهر إجتماعية لا يُعيرها المؤرخون اهتماماً كافياً ،في تتعبهِ لتاريخ دخول الموجات البدوية ومسيرتها التي اجتاحت العراق خلال العهد العثماني، التي ساعدت على استفحال القِيَم والعادات البدوية وانتشارها، لاحظ، بأنَّه كلَّما ضعفت السلطة المركزية، إزدادت المنازعات والاضطرابات بين القبائل في العراق، كما لاحظ أيضاً بأنَّ الصراعات السياسية التي تفجرت بين الصفويين والعثمانيين، من أجل السيطرة على العراق، ساعدت أيضاً على استمرار القِيَم والعادات البدوية وترسيخها في ذهنية الأفراد وفي سلوكهم ، ومن طريقتهِ في البحث يُلاحظ المرء، بأنَّه يتبع منهجاً اجتماعياً تأويلياً يتخطَّى فيه الأحداث التاريخية إلى سيرورتها وتغيرها واستمراريتها وفاعليتها في الحاضر المعيشي. فحين يدرس الوردي حوادث تاريخية معينة أو ظواهراً اجتماعية خاصة فإنَّه ينتقي منها ما يُلائم منهجه وطريقة بحثه، شريطة أن تكون ظواهراً اجتماعية فاعلة ومؤثرة في المجتمع، لينبش التراب عنها ويكشف عن أثرها وتأثيرها في الماضي والحاضر، وكذلك معرفة شروط بقائها واستمرارها في المكان والزمان. فحين يدرس الوردي الصراعات القبلية والإثنية والطائفية، وكذلك السياسية التي حدثت في تاريخ القريب، فإنَّه يُقابلها بما يحدث في الحاضر، ليُبيِّن دورها ووظيفتها وآثارها الإجتماعية. وبهذا فالوردي "حفَّار إجتماعي" حسب تعبير الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو Michel Foucault (1926-1984)، يُنقِّب عن ظواهر إجتماعية مخفية ومطمورة، ولكن لها صفة العموم والشمولية، أو ظواهر غريبة وشاذة، حتَّى لو بدت للبعض غير مهمة وتافهة. وأنَّ هدفه توضيح فاعليتها وتأثيرها الإجتماعي والنفسي على الفرد العراقي. وقد يستعين بالأمثال الشعبية والشعر والقَصص والأساطير ليكشف عن القِيَم الإجتماعية الكامنة التي تحرك سلوك الأفراد وتحدد مواقفهم الإجتماعية ، كذلك فقد أشار الباحث إلى أنَّ مما يميِّز الوردي أنَّه لا يُدخِلُنا في متاهات النظرية الإجتماعية الغربية إلاَّ إذا كان لها علاقة بالموضوع الذي يبحثه أو للتفسير والمقارنة، لأنَّ محور نظريتهِ تدور حول فاعلية بقايا القِيَم البدوية المترسبة في العلاقات الإجتماعية وكذلك تأثيرها في "طبيعة" المجتمع وشخصية الفرد العراقي، مثلما تدور حول الصراع الإجتماعي – الحضاري بين القِيَم البدوية والقِيَم الحضرية ، وأخيراً، فإنَّ الوردي لم يترك الأحداث الهامة التي مرَّت على العراق والعالم العربي دون دراستها ومعالجة تأثيرها ونتائجها على التحولات الإجتماعية، كفتح قناة السويس والتطور العلمي والتكنولوجي والنهضة العربية

وثورة العشرين في العراق وغيرها، في إذكاء الوعي الوطني وتشكيل الحكم الوطني في العراق من جهة، ودور الاحتلال البريطاني للعراق وللخليج العربي ودخول عناصر المدنية الغربية، المادية والمعنوية، وما رافق ذلك من تغير في القِيَم والمعايير وأنماط السلوك الإجتماعي، الذي أحدث صراعاً بين ما هو ثابت وما هو متغير، ما أنتج تناشزاً إجتماعياً في شخصية الفرد العراقي وسلوكهِ ، بينما ركَّز الباحث الأستاذ قاسم عبود الدبَّاغ من خلال ورقتهِ البحثية تناول المنهج العلمي الذي تميَّز بهِ الوردي في كتاباتهِ وبيان مواطن الضعف والقوة فيه. أمَّا بالنسبة لأبرز الموضوعات التي تناولها خلال كلمتهِ، فقد كانت ثورة العشرين ومعالجة وتفسير الوردي لهذا الحدث التاريخي – الإجتماعي المهم الثقل الأكبر لدى الباحث ومحطِّ الاهتمام بالبحث والنقد. حيث تناول الوردي في الجزء الخامس من مؤلَّفهِ الكبير (لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث) الثورة العراقية التي حدثت عام ١٩٢٠م ضد الاحتلال البريطاني، وقد صدرت حولها كتب عديدة اتخذ معظمها أسلوب التمجيد والحماس، كما يقول الوردي. وما زال البعض منا يؤكِّد على الجوانب الإيجابية من الثورة ويبالغ فيه، بينما يغض النظر عن الجوانب السلبية أو السيئة منها أو يبررها ، لا يُنكر الوردي أنَّ ثورة العشرين تستحق التمجيد والفخر، ولكنه يعتقد أيضاً، أنَّه ليس من المصلحة الوطنية أن يواصل العراقيون تمجيد الثورة دون أن يستخلصوا مما فيها من عِبَرٍ إجتماعية. إنَّ ثورة العشرين هي مثل أيِّ حدثٍ بشري فيه محاسن ومساوئ، وقد آن الأوان أن يضع المرء هذهِ الثورة على "منضدة التشريح" ودراستها دراسة موضوعية ، وقد أشار الباحث إلى أنَّ الوردي كان قد استعرض أحداث تفصيلية لما جرى خلال ثورة العشرين وبخاصةٍ في بغداد، مؤكِّداً على استفحال القِيَم البدوية في الفرات الأوسط، وخصوصاً بعد انتهاء الثورة وإنفلات الوضع الإجتماعي واختفاء نفوذ السلطة المركزية، الذي ظهر في الإنفلات الأمني وتأجج روح العداوة بين أفراد العشائر وانتعاش الأحقاد القديمة. فكان من نتائج ثورة العشرين وقوف الإنكليز إلى جانب شيوخ العشائر وتقديم مكافئات سخية للشيوخ والأشخاص الذين وقفوا مع الإنكليز فيها وإسناد سلطتهم ومساعدتهم في النِزاع على الأراضي والتنازل عن الضرائب المُترتبة عليهم. وقد شكَّلت هذهِ السياسة بداية لتكوين نظام شبه إقطاعي في العراق ،ووجَّه الباحث انتقادات حادة لآراء علي الوردي ومنهجه، ورأى بأنَّ المأزق الذي وقع فيه هو حصيلة منطقية للمنهج الوضعي الذي اتبعه في دراستهِ لتاريخ العراق الحديث بحيث لم يستطع الكشف عن التناقض الأساسي المحرك للمجتمع العراقي، مما جعله يُخفق في إماطة اللثام عن المغزى التاريخي لثورة العشرين وأهدافها، وأنَّ تحليله يُفضي إلى تبرير السياسة الاستعمارية لأنَّه يرى الثورة إنَّما هي امتداد للمعارك التي قامت بها العشائر العراقية ضدَّ الحكومة التركية من حينٍ إلى آخر، في حين يُعاني مجتمعنا من صراعٍ طبقي رهيب لا يمكن وصفه بأنَّه صراع بين البداوة والحضارة، لأنَّ التناقض الأساسي هو الدافع لحركة المجتمع إلى الأمام، وأنَّ الصراع بين القِيَم

البدوية والقِيَم الحضرية لا يُسيطر إلاَّ على رقعة لا تكاد تُرى في المجتمع العراقي، وأنَّ الصراع الحقيقي هو بين قوى التخلف وقوى التقدم المناوئة للاستعمار ، فيما استهلت الدكتورة لاهاي عبد الحسين الدعمي بورقتها البحثية (منهجية الدكتور علي الوردي)، استهلت حديثها ببيان أنَّ اسم الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم Emile Durkheim 1858-1917)) قد اقترن بعلم الاجتماع؛ فهو الذي أخرجه في صورتهِ الجديدة التي هو عليها الآن، وجعل منه علماً مستقلاً له منهج مستقل لا يعتمد على العلوم الأخرى، بعد أن كان العلماء يعتمدون في تفسيرهم للظواهر الإجتماعية على أحد منهجين: إمَّا المنهج البيولوجي الذي وضعه الفيلسوف هربرت سبنسر Herbert Spencer 1820-1903)) في إنجلترا، وهو ينظر إلى المجتمع على أنَّه كائن حيوي يمكن تفسير ظواهرهِ تفسيراً حيوياً يعتمد على علم الحياة وعلم وظائف الأعضاء؛ وإمَّا المنهج السيكولوجي، ومن أكبر أنصارهِ عالم الاجتماع الفرنسي غابرييل تارد Gabriel Tarde (1843-1904) الذي يُفسِّر المجتمع بغريزة التقليد ، أمَّا دوركايم فقد جعل علم الاجتماع موضوعاً قائماً بذاتهِ لا يعتمد في تفسير ظاهرات المجتمع على غير هذهِ الظاهرات نفسها، فجعله بذلك عِلماً في مصافِّ العلوم الأخرى من جهة الموضوع والمنهج ، أمَّا بالنسبة لمناهج البحث في علم الاجتماع، فقد بيَّنت الباحثة أنَّ هناك مناهج عدَّة للبحث يستخدمها علماء الاجتماع، ويتوقف استخدامها على الباحث، وطبيعة البحث، والإمكانات المتوفرة، ودرجة الدقَّة المطلوبة، وأغراض البحث، ولعلَّ من أكثر الطرق المنهجية شيوعاً في الدراسات الإجتماعية، المنهج التاريخي المقارن، والتجريبي، والمنهج الوصفي وغيرها، مما قد تقتصر فيه النتائج على الوصف، أو تتعدى ذلك إلى التحليل والتفسير، وقد لا يكتفي الباحث بأحد هذهِ المناهج، بل يتعدى إلى المزج بينها ، وعلى الرغم من حدَّة وصرامة وتطرف البيئة الثقافية في العراق، والتي تصدَّت له بأعلى ما فيها من ضروب الحدَّة والصرامة والتطرف، شقَّ الدكتور علي الوردي طريقه إلى أذهان وقلوب ومسامع القُرَّاء من الخاصةِ والعامة في المجتمع العراقي مُحقِّقاً ما لم يُحقِّقه عالم اجتماعي عراقي من شهرةٍ ومحبَّة واحترام. ومع أنَّ فترات التعتيم الإعلامي والضغط السياسي والإهمال الأكاديمي أخذت من الوردي حصةً واسعة، في محاولةٍ لصرف الاهتمام عنه والتغطية عليه والتقليل من أهميةِ تحليلاتهِ ودراساتهِ المُبصِّرة والتحجيم من مساهمتهِ في تنوير العقل العراقي، إلاَّ أنَّه يعود اليوم أكثر حيويةً مما كان، ليجد في كتاباتهِ وأعماله الطالب والقارئ أكثر من جواب مُحتمل لتفسير هموم ما برحت قديمةً جديدة. فقد كتب الوردي حول المجتمع العراقي في الخمسينيات والستينيات وأوائل السبعينيات، وأقترح حلولاً كان من أهمها الدعوة إلى الديمقراطية والانتخابات الحرة المباشرة وإصلاح ذات البين بين الحكومة والمجتمع. وها نحن نقف اليوم نتأمل فيما كتب وما قال، حتَّى لكأنَّه المرآة لحاضرنا ووصفةً لعلاج ما يزدحم فينا من أمراضٍ وعِلَل، كالعنف والميل إلى السلب والنهب وانعدام القدرة على الاستفادة من دروس

الماضي البعيد والقريب، على السواء ، واحدة من الملاحظات التي أبدتها الباحثة على منهج العلاَّمة الوردي أنَّه كان مثل الكثيرين من علماء علم الاجتماع، شمولياً في تنظيراتهِ وأنَّه لم يُعطِ الجماعات الصغيرة أو الظواهر الجزئية ما تستحق من الاهتمام. وهذهِ مسألة بالحقيقة لا يُعنى بها الوردي فقط وإنَّما هي مشكلة عامة، قد يكون لها ما يُبررها من حيث أنَّ للاجتماعي العالِم توجهات قد يصعب معها الجمع بين أكثر من مستوى من مستويات التحليل، الكلِّي الكبير أو الجزئي الصغير. كما أنَّ لريادية الوردي وضمن الفترة الزمنية التي ظهر فيها (خمسينيات وستينيات القرن الماضي) دوراً مهماً. إذ لم يكن علم الاجتماع قد ظهر آنذاك كفرعٍ قائم من فروع المعرفة العلمية ، وتناولت الباحثة ضمن المبحثين الأول والثاني من ورقتها البحثية آراء أبرز الكُتَّاب والباحثين الاجتماعيين ممَّن تناولوا الوردي بالبحث والدراسة، أمثال د. معن خليل عمر ود. سليم مَطَر ود. سليم علي الوردي ود. منى العينه جي. مبينةً أنّ أحداً من هؤلاء الكُتَّاب لم يُنصف الوردي من حيث أنَّه كتب للعراق والعراقيين وكان أكثر وعياً بحاجاتهم وتطلعاتهم مما عُرف عنه وأُشيع حوله ،أمَّا ضمن المبحث الثالث والأخير من ورقتها البحثية، فقد تناولت الباحثة منهجية الدكتور الوردي، حيث بيَّنت بدايةً أنَّ هناك علاقة عضوية بين أيِّ عملٍ علمي نظري وبين المنهجية التي يتبعها العالِم أو الدارِس المعني. وينطبق هذا على نحوٍ دقيق على الوردي الذي طوَّر نظرياتٍ إجتماعية ساهمت دون شك بفهم المجتمع العراقي ومشكلاتهِ المتنوعة. فقد اجتمعت في أعمال الوردي، بحسِّهِ السوسيولوجي العالي وقدرتهِ على التنظير وفق منهجيةٍ محددة، مزايا لم تكن لتتوفر لسواه من العلماء والمُفكِّرين الإجتماعيين في العراق، مما إنعكس على البيئة العراقية، بوجهيها الإجتماعي والثقافي، بصورة حماس يتدفق حيوية من حيث الموقف مع أو ضد، الوردي. كما شجَّع ذلك على التأمل والتفكُّر بما قاله الوردي ولفت الأنظار إليه. الشيء الآخر أنَّ المنهجية ذات دلالات نظرية بطبيعتها. فلا وجود لمُنظِّر أو فيلسوف أو فقيه أو عالم لم يُعنَ بالمنهجية أو لم يكن لديه منهجية من نوعٍ ما. وإلاَّ كيف نُفسِّر وحدة الموضوع وظهور معالم الشخصية الفكرية أو العلمية لدى هذا العالم أو ذاك. بالحقيقة، هناك إجماعٌ على أنَّ الاهتمام بالمنهجية يعود إلى زمن الفلاسفة الإغريق، حيث انطلق الجدل الساخن حول أفضلية أيٍّ من المنهجين الرئيسيين: المنهج العقلاني أو المنهج الأمبيريقي – الميداني ، وأخيراً توصلت الباحثة إلى أنَّ الوردي فعل شيئاً شبيهاً بما فعله كثير من علماء ومُفكِّري علم الاجتماع في محاولةٍ لتطوير رؤيتنا للأشياء وفق منهجٍ علمي نقدي حديث. فقد وصف الوردي العراقيين بالإزدواجية، وفيما بعد بالتناشز الإجتماعي، بسبب ردود الفعل التي أظهروها في مواجهةِ الحداثة والعصرنة. وضرب على ذلك عشرات الأمثلة التوضيحية والبيانات التفصيلية. من الناحية السياسية، كان الوردي ديمقراطياً، دعا إلى الأنتخابات الحرة المباشرة وتداول السلطة. وكان رؤوفاً بالمرأة، داعياً إلى احترام رغبتها وإرادتها في التعليم والعمل والتحرر الذاتي. ولم يكن الوردي ليُعبِّر

بذلك عن قناعاتٍ شخصية وتفضيلاتٍ سياسية، وإنَّما كان يذكر ويُنبِّه على الدوام أنَّه يفعل ذلك بدوافع الفهم الإجتماعي العلمي المتخصص للواقع الإجتماعي والثقافي في العراق، مُستشرفاً آفاق تطورهِ. ومع أنَّ الوردي عرف فيما يُسمَّى بـ"الفرضيات الثلاث"، إلاَّ أنَّ منتقديه غفلوا الكثير عن مساهماتهِ العلمية المهمة الأخرى ومنها، أنَّه وضع نظريةً في مجال علم الإجتماع السياسي تنبأ فيها بتطور دور الدولة عِبرَ مراحل تبدأ بمرحلة السلطة القبلية التقليدية المتخلفة إلى السلطة الاستبدادية، ومن ثمَّ، السلطة الديمقراطية المتحررة ، واختتمت الباحثة ورقتها باقتباس يعود لأحد رجال الإعلام والصحافة العراقيين، حيث يقول بحقِّ الوردي: "كان حرياً أن يسير خلف جنازة الدكتور الوردي، الذي قضى في صيف ١٩٩٥ عن إثنين وثمانين عاماً، الآلاف من مُحبِّيه وخصومهِ ليودعوا أكبر عالم اجتماع في العراق بعد أن أستودعهم على تراثٍ ضخم كان مُثيراً للجدل خلال نصف قرنٍ من الزمان... لقد مات الوردي خائفاً من عقاب السياسيين وزاهداً في دنياه ووحيداً مجرداً من صولجانات الحكم ورضاه... حتَّى غدت هذهِ النهاية في حياة الوردي، شاهداً على ظلامية عصرٍ لم يُقِم وزناً لأشجع مُفكِّريه الإجتماعيين". وهكذا كان.